الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL
E/CN.4/1983/48
8 February 1983
ARABIC
Original:ENGLISH/FRENCH

DIVISION
Section
COPIE
Prière de retourner
au bureau E. 4123

لجنة حقوق الانسان

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٩ من جدول الأعمال

حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي

رسالة مؤرخة في ٧ شباط/ فبراير ١٩٨٣ موجهة الى الأمين العام من البعثة الدائمة للبرتغال لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

يشرف البعثة الدائمة للبرتغال أن تطلب اليه التفضل بتوزيع المذكرة المرفقة ، المؤرخة في ٧ شباط/ فبراير ١٩٨٣ ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والثلاثين للجنة حقوق الانسان ، في اطار البند ٩ من جدول الأعمال .

مرفـــق

مذكـــرة

١ ـ يتعين على الدورة التاسعة والثلاثين للجنة حقوق الانسان أن تبت في مشروع قرار كانت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات قد اعتمدته في دورتها الخامسة والثلاثين بصدد مسألة تيمور الشرقية (قرار اللجنة الفرعية ١٩٨٢/٢٠) • وتوصي اللجنة الفرعية اللجنة باعتماد مشروع قرار بعنوان " مسألة تيمور الشرقية " (المشروع السابع ـ أنظر صفحة ٦ من الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1982/43 ـ E/CN.4/1983/4) • وتبعا لما ورد في شروح جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين ، يتعين على اللجنة أن تبت في مشروع القرار هذا في اطار البند ٩ من جدول الأعمال (حق الشعوب في تقرير المصير) •

٢ ـ وموقف البرتغال من تيمور الشرقية معروف جيدا ، فهو يتميز بالجوانب الأساسية التالية :

(أ) عدم وجود أى ادعاء أو مطالبة البتة فيما يتعلق بأراضي تيمور الشرقية • وليس للبرتغال من هدف سوى أن ترى عملية انهاء الاستعمار تسير فيها طبقا لقواعد القانون الدولي ؛

(ب) تتجه البرتغال وستتجه دوما الى أن تقبل كليا وتحترم تماما نتائج أى عمل حقيقي لتقرير المصير يتم في تيمور الشرقية ، شريطة أن تعترف به الأمم المتحدة ؛

(ج) يستند تصرف البرتغال الى قبولها التام لكل ما اتخذه مجلس الأمن والجمعية العامة من قرارات بشأن تيمور الشرقية ، وخاصة قرارى مجلس الأمن ٣٨٤ (١٩٧٥) و٣٨٩(١٩٧٦) وكذلك قرارات الجمعية العامة ٣٤٨٥ (د ـ ٣٠) و ٥٣/٣١ (١٩٧٦) و٣٢/٣٤ (١٩٧٧) و٣٣/٣٩ (١٩٧٨) و ٤٠/٣٤ (١٩٧٩) و ٢٧/٣٥ (١٩٨٠) و٥٠/٣٦ (١٩٨١) و٣٠/٣٧(١٩٨٢)؛

(د) ويسيطر على مسلك البرتغال أيضا قلق عميق فيما يتعلق بالأحوال الغالبة في هذا الاقليم ، وهي أحوال منعت البرتغال ، لظروف معروفة جيدا ، من أن تقوم بتنفيذ أحكام الفقرة (ج) من المادة ٧٣ من الميثاق بصدد نقل المعلومات الى الأمم المتحدة فيما يتصل بالأقاليم غير المستقلة؛

(هـ) وتمنع هذه الظروف السلطات البرتغالية من الوصول دون عائق الى مصادر مباشرة أو محايدة تماما • غير أن البيانات التي ترد باطراد في وثائق الأمم المتحدة (في الوثيقة A/AC.109/715 على سبيل المثال) لا تدعو ، لأكثر من وجه ، الى كبير اطمئنان ؛

(و) ويجب البحث عن الحل الملائم ، كما أشارت الى ذلك البرتغال مرة أخرى في مداولات اللجنة الرابعة أثناء الدورة الأخيرة للجمعية العامة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، في اطار صيغة سياسية وقانونية تراعي التطلعات الحقيقية لشعب تيمور الشرقية وتكون في الوقت نفسه مقبولة لدى الأمم المتحدة ؛

(ز) وكما جاء في بياني مجلس وزراء البرتغال الصادرين في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ و ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، فان موقف البرتغال يتميز بعزمها القوى على مساندة جميع المبادرات التي تستهدف حل المشكلة ، بالاضافة الى ما قامت به هي بنفسها بمبادرات أخرى • والبرتغال على استعداد بأن تبذل ما في وسعها من جهود دبلوماسية من أجل ايجاد حل بشأن ما للمشكلة من جوانب انسانية أو بشأن تطبيق مبدأ تقرير المصير ؛

(ح) يستند موقف البرتغال من مسألة تيمور الشرقية مع مبدأين اثنين من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وهما ادانة أى تدخل عسكرى أجنبي وحق الشعوب في تقرير مصيرها •

٣ - ان البرتغال مازالت توقن ايقانا عميقا بأن الحل السلمي الناتج عن المفاوضات حول مشكلة تيمور يتطلب بالضرورة اتفاق تام بين الأطراف المعنية • وتتبع روح التشاور هذه من احترام مبادئ الميثاق والاعتراف التام بالقرارات والمقررات التي تم اعتمادها • ان طلب تدخل الأمين العام الوارد في القرار ٣٧/٣٠ الذى اتخذته الجمعية العامة مؤخرا - وكانت البرتغال قد اشتركت لأول مرة في صياغة هذا القرار - ليدل على أن هذه الدولة لعلى استعداد بأن تسهم في الحوار • ومن جهة أخرى جاء في قرار اللجنة الفرعية ١٩٨٢/٢٠ أنها " تلاحظ مع التقدير الجهود الدبلوماسية التي قامت بها حكومة البرتغال وبخاصة بيان مجلس الوزراء المؤرخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ الذى تعهدت فيه البرتغال بوصفها الدولة القائمة بالادارة بتطبيق برنامج واسع من أجل تأمين تحرير تيمور من الاستعمار بشكل شامل وسريع •

٤ - تشارك البرتغال اللجنة أسفها لأن جزءا من المجتمع الدولي لم يول أهمية كافية لخطورة الحالة التي يعيش فيها شعب تيمور الشرقية • كما أنها تشارك اللجنة الفرعية قلقها ازاء ما يعاني شعب تيمور من الام نتيجة لعدم احترام حقه في تقرير المصير • وتؤكد البرتغال من جديد - كما فعلت اللجنة الفرعية - "حق شعب تيمور الشرقية في تقرير مصيره ، وتنادى - وفقا لما جاء في الفقرة ٢ من مشروع قرار اللجنة الفرعية - بأن يتاح لشعب تيمور الشرقية امكانية تقرير مستقبله في حرية على أساس القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة وصكوك الأمم المتحدة الملائمة والمتعلقة بحقوق الانسان " •

٥ - ان انتهاكات حقوق الانسان في تيمور الشرقية لم تعترف بها فحسب بل أبرزتها تماما ضمن هيئات أخرى - أمانة الأمم المتحدة (على سبيل المثال في الوثيقة A/AC.109/715) ومنظمات خاصة مثل " منظمة العفو الدولية " (أنظر الصفحات من ٢٤٦ - ٢٤٨ من تقرير عام ١٩٨٢) ، ووزارة الخارجية الأمريكية (أنظر في هذا المجال "Country reports on human rights practices for 1981- report submited to the committee on foreign affairs U.S. House of Representatives and the Committee on foreign relations U.S. Senate by the Department of State" , pages 592 à 602) .

وقام أعضاء اللجنة الفرعية بصفتهم الشخصية بدراسة مشكلة تيمور الشرقية ، وهذا يزيد من حدة مشكلة حقوق الانسان التي تفاقمت فدفعت مجموعة من الخبراء في مجال حقوق الانسان - وهم بطبيعتهم مستقلون عن حكوماتهم - الى أن يبدوا رأيهم في مشكلة تيمور الشرقية بمبادرة منهم واسترعوا انتباه لجنة حقوق الانسان الى تلك المشكلة •

٦ - ان قيام لجنة حقوق الانسان باعلان موقفها من مسألة تيمور الشرقية لا يعني التدخل في الشؤون الداخلية لأندونيسيا ، كما تم التأكيد على ذلك في عدة قرارات للجمعية العامة • والواقع أن تيمور الشرقية تعتبر ، حسب القانون الدولي ، وبوجه أكثر تحديدا حسب المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، اقليما تابعا •

٧ — وقيام لجنة حقوق الانسان بتحليل الوضع في تيمور الشرقية لا يعني مطلقا تضاعف مشاعر القلق لدى المجتمع الدولي لأن الأهمية الذاتية التي تتصف بها هذه القضية تسوغ تماما ، كما هو الأمر فيما يتعلق بحالات أخرى كثيرة تنتهك فيها حقوق الانسان ، أن يتناولها بالتحليل ، خارج نطاق الجمعية العامة ، جهاز الأمم المتحدة الذى يهتم على وجه التحديد بحقوق الانسان ، هذه الحقوق التي يشكل حق تقرير المصير جزءا أساسيا منها • وبهذا المعنى ، ليس من قبيل الشذوذ — بل على العكس تماما — أن تعتمد لجنة حقوق الانسان قرارا سبق أن أشير اليه في قرار الجمعية العامة ٣٠/٣٧، ولا سيما في الاطار الذى تهتم فيه الأمم المتحدة بمسألة تيمور الشرقية •

٨ — ان اندونيسيا ، بقيامها بتوجيه اتهامات ملفقة وتشنيعية بشأن أعمال ونوايا البرتغال فيما يتعلق بتيمور الشرقية ، تتناسى أن البرتغال ليس لها أى مطلب اقليمي بخصوص تيمور الشرقية وتحاول بوجه خاص اخفاء الحقيقة القائمة في هذا الاقليم وحقيقة أن موقف البرتغال ، القائم شرعا على القانون الدولي ، قد تبنته الأمم المتحدة التي قامت جمعيتها العامة ، سنويا منذ عام ١٩٧٥ ، بادانة غزو هذا الاقليم ادانة صريحة وباعادة تأكيد حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير •

ان موقف الأمم المتحدة الثابت يدل ، في حد ذاته ، على الطابع الواهي لما تؤكده اندونيسيا ، التي تزعم أن تيمور الشرقية تشكل جزءا من أراضيها وأن مشروع القرار الذى يجب أن تتولاه اللجنة يعتبر تدخلا في شؤونها الداخلية • والحقيقة أن الموقف الصريح الذى اتخذته الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٥ يعتبر ردا مفحما على ما تدعيه اندونيسيا من عدم جواز مناقشة مسألة تيمور الشرقية في المحافل المتعددة الأطراف •

٩ — والبرتغال لا يمكن أن تقبل التفسير الحصرى والمبتكر الذى تأتي به اندونيسيا عندما تعترف ، من ناحية ، بصلاحية اللجنة في الاهتمام بحقوق الانسان ، وتريد ، من ناحية أخرى ، اخراج مسألة تيمور الشرقية من نطاق اختصاص هذه اللجنة •

والواقع أن البرتغال نادت دائما ، سواء في الجمعية العامة أو في اللجنة عندما كانت عضوا فيها ، بأن حق تقرير المصير ، بصرف النظر عن القرارات التي تتناوله بروح محددة وسياسية بحتة ، منصوص عليه بصورة مثالية في الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الانسان ، وخاصة الميثاق والاعلان العالمي والعهود الدولية •

ولا جدال ، في نظر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، في أن الحق في تقرير المصير هو حق أساسي للانسان يصعب بدونه على الشعوب أن تمارس بصورة فعلية جميع الحقوق والحريات الأساسية الأخرى • وبهذا يمكن أن نفهم لماذا كان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، على الدوام ، بندا من أهم بنود جدول أعمال لجنة حقوق الانسان ، التي تقوم مثلا ، من هذا المنطلق ، بتحديد موقفها من مسألتي الشرق الأوسط وناميبيا •

١٠ — ان حرمان شعب تيمور الشرقية من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير يشكل انتهاكا فاضحا لحقوقه الأساسية ، مع ما يجره ذلك من عواقب جسيمة في الاقليم • وقد قام الرأى العام العالمي ، ووسائل الاعلام ، والمنظمات الدولية ، وخاصة منظمة العفو الدولية ، أكثر من مرة ، بشجب الوضع السائد في تيمور الشرقية ، التي تأبى فيها اندونيسيا الا أن تمارس شتى الضغوط السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية ، عن طريق التهجير القسرى للسكان ، ومنع التمام شمل العائلات ، وخاصة في استراليا والبرتغال ، والاحتفاظ في جزيرة أوتورو بأكثر من ٤٠٠٠ سجين لم تعلن الا منذ فترة قريبة عن عزمها على اطلاق سراحهم •

ومن المؤكد أن جميع هذه القيود والانتهاكات تمنع شعب تيمور الشرقية من ممارسة حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية •

١١ — ولكل هذه الأسباب ، تتمنى البرتغال ، وهي تضع نصب عينيها مصير شعب تيمور الشرقية أن تعتمد لجنة حقوق الانسان مشروع القرار الذى توصي اللجنة الفرعية باعتماده • ان البرتغال وشعبها يشعران ببالغ القلق لما يعانيه شعب تيمور الشرقية من شتى أنواع الآلام بسبب عدم احترام حقه في تقرير المصير • وفي هذا السياق ، تعرب البرتغال مرة أخرى عن استعدادها الدائم لأن تتقصى ، بصورة مرنة ، السبل الممكنة والواقعية الكفيلة بالتغلب على الوضع ، ولكنها تعتقد أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يتجاهل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في تيمور الشرقية •